# Jordanian Citizens' Attitudes Toward Crimes Committed by Expatriates and their Impact on Community Security

**Rakan Abu Hammour** [(1)*] **Qablan Al-Majali**[(2)]

(1) Researcher, Mutah University, Karak - Jordan.
(2) Professor, Mutah University, Karak - Jordan.

Received: 20/4/2026
Accepted: 10/5/2026
Published: 30/9/2026

* ***Corresponding Author:***
abualrok607@gmail.com

**DOI:**https://doi.org/10.59759/art.v5i3.2132

## Abstract

The primary objective of the study was to examine Jordanian citizens' attitudes toward crimes committed by expatriates and to assess their impact on the level of community security in Jordan.

A descriptive analytical method was employed, utilizing a social survey approach based on a sample. The participants were selected using a convenience sampling technique, given the large size and geographical dispersion of the population across the various governorates of the Kingdom. The final sample comprised (1,190) Jordanian citizens of both genders from different governorates. The data were collected through a structured questionnaire, whose validity and reliability were established, and the responses were subsequently coded and analyzed using SPSS.

The results indicated that Jordanian citizens' overall attitudes toward crimes committed by expatriates were high. Attitudes associated with legal and security factors emerged as the most influential, followed by cultural and economic factors, while social factors were rated at a moderate level. Respondents also demonstrated strong perceptions regarding the impact of such crimes on community security.

In addition, regression analysis revealed a statistically significant effect of citizens' attitudes toward expatriate-related crimes across their various dimensions (cultural, social, economic, legal, and security) on community security, accounting for (%58.9) of the variance in its level.

**Keywords:** Attitudes, Crimes Committed by Expatriates, Community Security, Jordanian Society.

# اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين وأثرها على الأمن المجتمعي

راكان ماجد محمود أبو حمور[1] قبلان عبد القادر المجالي[2]

(1) باحث، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

(2) أستاذ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

**ملخص**

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والكشف عن أثرها في مستوى الأمن المجتمعي في الأردن.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم اختيار أفراد عينة الدراسة من المواطنين الأردنيين وفق أسلوب العينة المتاحة نظرًا لاتساع مجتمع الدراسة وتوزعه الجغرافي على مختلف محافظات المملكة، وقد بلغت العينة في صورتها النهائية (1190) مواطنًا أردنيًا من كلا الجنسين ومن مختلف المحافظات الأردنية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات والتي تم التحقق من صدقها وثباتها، وتم تخزين وتحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن المستوى العام لاتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاء مرتفعًا، حيث تصدرت الاتجاهات المرتبطة بالعوامل القانونية والأمنية من حيث درجة التأثير، تلتها العوامل الثقافية ثم الاقتصادية، في حين جاءت العوامل الاجتماعية بدرجة متوسطة. كما برزت اتجاهات مرتفعة لدى أفراد عينة الدراسة نحو تأثير هذه الجرائم على مستوى الأمن المجتمعي، وأشارت نتائج تحليل الانحدار إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاتجاهات المواطنين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بأبعادها المختلفة (الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية والأمنية) في الأمن المجتمعي، حيث فسرت هذه الأبعاد ما نسبته (58.9%) من التباين في مستوى الأمن المجتمعي.

**الكلمات المفتاحية:** الاتجاهات، الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، الأمن المجتمعي، المجتمع الأردني.

## المقدمة.

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات الأخيرة تحولات ديموغرافية متسارعة تمثلت في تزايد أعداد الوافدين المقيمين والعاملين على أراضيها، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على بنية المجتمع وتفاعلاته اليومية، وأعاد طرح تساؤلات جوهرية حول انعكاسات هذه التحولات على الأمن المجتمعي، وقد صاحب ذلك تصاعد في الجدل المجتمعي بشأن طبيعة العلاقة بين زيادة

أعداد الوافدين ومعدلات الجريمة وتعدد أنماطها في المجتمع الأردني، وما يرتبط بها من تباين في مستوى الشعور بالأمن المجتمعي.

وفي الآونة الأخيرة، برزت الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بوصفها أحد التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الأردني، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن عدد هذه الجرائم بلغ نحو 3,323 جريمة في عام 2024، مع تذبذبات طفيفة في أعدادها خلال الفترة 2015–2024، واتجاه عام نحو الزيادة (مديرية الأمن العام، 2025)، ما يعكس الحاجة لفهم واقع هذه الجرائم وخطرها على الأمن المجتمعي.

وتتنوع الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ما بين التقليدية والمستحدثة، والتي أصبحت آثارها لا تقتصر فقط على الأضرار المادية المباشرة، بل تمتد لتؤثر في الشعور العام بالأمن، وتضعف الثقة الاجتماعية، وتزيد من القلق لدى الأفراد، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة (العزيزي، 2023).

كما لم يعد تناول هذه الجرائم مقتصرًا على البعد الإحصائي أو الأمني، بل أصبح مرتبطًا باتجاهات المواطنين وما يحملونه من تصورات قد تشكل المواقف والسلوكيات داخل المجتمع، وهو ما يتطلب قراءة علمية تستند إلى تحليل موضوعي يوازن بين المعطيات الواقعية والاتجاهات السائدة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في ضوء ارتباطها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية، وما يترتب عليها من آثار على مستوى الأمن المجتمعي، بما يسهم في تقديم قراءة علمية لطبيعة الاتجاهات المجتمعية نحو هذه الجرائم وآثارها السلبية على المجتمع الأردني.

## مشكلة الدراسة

في ضوء التحولات الديموغرافية التي شهدها المجتمع الأردني خلال السنوات الأخيرة، وما رافقها من تزايد في أعداد الوافدين، تبرز الحاجة إلى فهم أكثر وضوحًا لطبيعة الجرائم المرتكبة من قبل هذه الفئة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي، في ظل محدودية الدراسات الميدانية التي تناولت هذه القضية بشكل معمّق، وما يرافق ذلك من غموض معرفي في تفسير أبعادها الحقيقية. فعلى الرغم من توفر بيانات رسمية ترصد أعداد هذه الجرائم، إلا أن قراءتها في سياقها الاجتماعي لا

تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل العلمي.

وتشير البيانات إلى تذبذب نسبي في إجمالي أعداد الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين خلال الفترة (2015–2024)، مع بروز اتجاه تصاعدي في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع العدد من (2681) جريمة عام 2021 إلى (3323) جريمة عام 2024. كما تكشف هذه البيانات عن تباين في أنماط الجرائم، إذ تستحوذ الجرائم الواقعة على الأموال على النسبة الأكبر، حيث بلغت (2553) جريمة في عام 2024، مقارنة بأنماط أخرى مثل الجرائم الواقعة على الإنسان التي سجلت (184) جريمة، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي بلغت (238) جريمة، إلى جانب الجرائم المرتبطة بالإدارة العامة والسلامة العامة (مديرية الأمن العام، 2025). ويعكس هذا التعدد في الأنماط اختلافًا في طبيعة الجرائم وآثارها، الأمر الذي يزيد من تعقيد فهمها في إطارها المجتمعي.

وانطلاقًا من ذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في الغموض المعرفي المحيط بطبيعة العلاقة بين الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ومستوى الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني، في ظل تعدد أنماط هذه الجرائم وتغير مستوياتها عبر الزمن، كما تتمثل المشكلة في الحاجة إلى تحليل اتجاهات المواطنين الأردنيين تجاه هذه الجرائم بصورة علمية منهجية، في ضوء ارتباطها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية في المجتمع، بما يسهم في تقديم تفسير موضوعي لهذه القضية بعيدًا عن الانطباعات العامة، وبما يدعم بناء فهم متكامل يمكن الاستناد إليه في التعامل مع الجرائم.

## أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في ضوء ارتباطها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية في المجتمع الأردني؟
2) ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني؟
3) ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني؟

## أهمية الدراسة ومبرراتها

**أولًا: الأهمية النظرية**

1- تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بتحليل اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، في ظل محدودية الدراسات السابقة التي تربط بين أنماط الجريمة والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية .

2- تقدم الدراسة إطار تحليلي يفسّر الاتجاهات المجتمعية نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في ضوء تعدد أبعادها، بما يعزز الأدبيات العلمية في مجالي علم الاجتماع الجنائي والأمن المجتمعي .

3- تدعم الدراسة الفهم النظري للعلاقة بين الجريمة ومستوى الشعور بالأمن المجتمعي، من خلال الربط بين البيانات الواقعية والاتجاهات المجتمعية .

**ثانيًا: الأهمية التطبيقية**

1- توفر الدراسة نتائج عملية يمكن الاستفادة منها من قبل صناع القرار والجهات المعنية بالأمن المجتمعي، من خلال تقديم بيانات دقيقة حول اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي .

2- تدعم الدراسة سياسات وإجراءات أكثر فاعلية تراعي الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية المرتبطة بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين .

3- تقدم الدراسة مؤشرات عملية يمكن الاستناد إليها في إعداد وتنفيذ برامج توعوية ومبادرات مجتمعية بما يعزز الاستقرار المجتمعي ويرفع مستوى الشعور بالأمن.

## أهداف الدراسة

في ضوء أسئلة الدراسة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في ضوء ارتباطها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية في المجتمع الأردني .

2- الكشف عن اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

3- تحليل اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على مستوى

الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني .

## مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

**الوافدون:**

يُعرَّف الوافد اصطلاحيًا بأنه الشخص الذي ينتقل من موطنه الأصلي إلى دولة أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو العمل، ضمن إطار قانوني أو غير قانوني، ويُشكّل جزءًا من التركيبة السكانية للمجتمع المستقبل بما يحمله من خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية مميزة (الخالد، 2020). ويعكس هذا المفهوم فئة سكانية متعددة الجنسيات والخلفيات، تتباين في عاداتها وتقاليدها وقيمها ومعتقداتها، وقد تختلف بدرجات متفاوتة عن القيم السائدة في المجتمع المضيف، الأمر الذي ينعكس على طبيعة التفاعل الاجتماعي والثقافي داخل هذا المجتمع (مصباح، 2019) .

أما لغويًا، فيُشتق مفهوم الوافد من الفعل (وَفَدَ)، أي قَدِمَ، ويُقصد به القادم من مكان إلى آخر، في حين يُعرَّف العامل بأنه من يزاول عملاً أو مهنة، وتُشير العمالة إلى مجموع الأفراد القادرين على العمل، سواء كانوا منخرطين فيه أو باحثين عنه (ابن منظور، 2015).

وإجرائيًا، يُقصد بالوافدين في هذه الدراسة الأفراد غير الأردنيين الذين قدموا إلى المملكة الأردنية الهاشمية بقصد العمل، سواء كانوا حاصلين على تصاريح عمل أو يعملون بشكل غير نظامي، وينخرطون في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يعكس وجودهم كقوة عاملة ذات تأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية داخل المجتمع الأردني.

**الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين:**

تُعرَّف الجريمة بشكل عام بأنها سلوك إنساني منحرف يتخذ صورة فعل أو امتناع يخالف القواعد القانونية أو القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، ويترتب عليه إلحاق ضرر بالأفراد أو المجتمع (القريشي، 2015). ومن الناحية القانونية، تُعرَّف الجريمة بأنها كل سلوك يُخالف نصوص قانون العقوبات ويُقرر له المشرّع عقوبة أو تدبيرًا احترازيًا (السعيد، 2010). أما من الناحية الاجتماعية، فتُعد الجريمة تعبيرًا عن انحراف عن القيم والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع، ونتيجة للتفاعل بين الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي (الوريكات، 2013) وبذلك، تمثل الجريمة ظاهرة متعددة الأبعاد، تجمع بين البعد القانوني الذي يحدد إطارها الرسمي، والبعد الاجتماعي الذي يفسر أسبابها ودوافعها

(الشاذلي، 2018).

تتخذ الجريمة لدى الوافدين أنماطًا متعددة، إذ تشمل السلوكيات الإجرامية الموجهة ضد الأفراد، كجرائم القتل والإيذاء الجسدي واللفظي والاعتداءات الجنسية، وهي جرائم تمس سلامة الإنسان بشكل مباشر وتخضع لعقوبات قانونية مشددة تبعًا لخطورتها. كما تمتد لتشمل الجرائم الواقعة على الأموال والممتلكات، والتي تتجسد في صور متعددة مثل السطو والسرقة والتزوير والنصب والاحتيال، فضلًا عن إتلاف الممتلكات أو الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة (العلي، 2015).

وتشمل كذلك الجرائم الموجهة ضد النظام العام، كأفعال الترويع وإثارة الفوضى والتخريب وإقلاق الراحة العامة، إضافة إلى الجرائم التي تمس أمن الدولة، مثل الفساد المالي والإداري والجرائم الاقتصادية والتهريب والخيانة. ولا تقتصر هذه الأنماط على ذلك، بل تمتد إلى الجرائم المستحدثة، وفي مقدمتها الجرائم الإلكترونية وجرائم غسل الأموال والاتجار بالبشر (العزيزي، 2023).

وانطلاقًا من المفهوم العام للجريمة، تُعرَّف الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة اصطلاحيًا بأنها الأفعال أو السلوكيات المخالفة للقانون التي تصدر عن أفراد غير أردنيين قدموا إلى المملكة بقصد العمل، والتي تمس الأشخاص أو الممتلكات أو النظام العام، وتخضع للمساءلة القانونية وفقًا للتشريعات النافذة (الطويرشي، 2010). وتشمل هذه الجرائم طيفًا واسعًا من الأنماط، مثل الجرائم الواقعة على الأموال، والجرائم الواقعة على الأشخاص، والجرائم المرتبطة بالنظام العام، فضلًا عن الجرائم ذات الطابع الاقتصادي أو الإداري. كما ترتبط هذه الجرائم بمجموعة من العوامل المتداخلة، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، التي قد تؤثر في سلوك بعض الوافدين في المجتمع (الضمور وآخرون، 2018).

وعليه، فإن الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تمثل جزءًا من البنية العامة للجريمة في المجتمع، إلا أنها تكتسب خصوصيتها من ارتباطها بخصائص هذه الفئة وظروفها، وما ينشأ عن ذلك من تفاعلات مع البيئة الاجتماعية والقانونية في المجتمع المضيف.

وتُعرّف إجرائيًا بأنها جميع الأفعال المخالفة للقانون التي يرتكبها الوافدون داخل المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تستوجب المساءلة القانونية وفقًا للتشريعات النافذة، وتشمل أنماطًا متعددة من الجرائم المرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية .

**الأمن المجتمعي:**

يُعدّ الأمن المجتمعي أحد الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات واستدامة تنميتها، ويُعرَّف بأنه حالة الشعور بالطمأنينة والأمان التي يعيشها أفراد المجتمع في ظل بيئة مستقرة تكفل حماية حقوقهم وتعزز حرياتهم، بما يضمن لهم حياة خالية من التهديدات والمخاطر (السيد، 2025). ولا يقتصر هذا المفهوم على الجانب الأمني التقليدي، بل يتسم بالشمولية، إذ يمتد ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مترابطة، تتحقق من خلال تكامل أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتعاون الأفراد ضمن إطار يقوم على العدالة والمساواة وسيادة القانون (Squires, 2006).

كما يرتبط تحقيق الأمن المجتمعي بتبني استراتيجيات وقائية وتنموية متكاملة، تشمل الحد من الجريمة، وتعزيز الوعي المجتمعي، ودعم الفئات الأكثر عرضة للمخاطر (Kidd & Anderson, 2015)، إلى جانب ترسيخ ثقافة الحوار والتعايش بين مكونات المجتمع المختلفة، بما يعزز من تماسكه وقدرته على مواجهة التحديات.(Inimiesi & Obiene, 2024) ويُعدّ الأمن المجتمعي في هذا السياق إطارًا شاملًا يتجاوز مجرد الحماية إلى بناء بيئة داعمة للاستقرار والرفاه، من خلال تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، ودعم المشاركة المجتمعية، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حطاب، 2021).

ويشير (العمري، 2020) غلى أن الأمن المجتمعي يمثل منظومة متكاملة ترتكز على الوقاية والاستجابة للمخاطر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية الحقوق الفردية والجماعية، بما يسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي وتهيئة بيئة مستقرة قادرة على دعم التطور والازدهار المستدام.

وفي إطار مفهوم الأمن المجتمعي، يبرز تداخله مع مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تشكل مجتمعة أساس استقراره واستدامته. فعلى الصعيد الاجتماعي، يرتبط الأمن المجتمعي بمستوى التماسك الاجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص، حيث قد يؤدي اختلال التوازنات السكانية، وتباين الخلفيات الثقافية والتعليمية، إلى بروز تحديات تتعلق بالتجانس الاجتماعي وضعف الاندماج، وما قد يرافق ذلك من توترات أو مظاهر اغتراب اجتماعي (ربابعة، 2014؛ حطاب، 2021). أما البعد الاقتصادي، فيتصل بمدى توفر فرص العمل والاستقرار المعيشي وعدالة توزيع الموارد، إذ إن الضغوط الاقتصادية أو اختلالات سوق العمل قد تسهم في تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية والأمنية، خاصة في ظل الاعتماد على العمالة الوافدة وتأثيراتها على البنية الاقتصادية (Holtug, 2021). وفيما يتعلق بالبعد الثقافي، فإن تنوع الثقافات واللغات والقيم داخل المجتمع

يتطلب إدارة متوازنة تضمن الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزز في الوقت ذاته قيم التعايش والتسامح والتواصل الفاعل بين مكوناته المختلفة (Alaei et al., 2023) أمّا البعد الأمني، فيتمثل في سيادة القانون وفاعلية مؤسسات العدالة والوقاية من الجريمة، حيث تسهم كفاءة الأجهزة الأمنية وعدالة تطبيق القوانين في تعزيز الشعور بالأمان والحد من المخاطر المرتبطة بالانحرافات السلوكية والجرائم بمختلف أشكالها (السيد، 2025). ومن ثم، فإن الأمن المجتمعي يُفهم بوصفه منظومة متكاملة تتفاعل فيها هذه الأبعاد بصورة ديناميكية، بما يضمن تحقيق الاستقرار وتعزيز جودة الحياة داخل المجتمع.

ويُقصد بالأمن المجتمعي في الدراسة الحالية حالة الاستقرار والطمأنينة التي يشعر بها أفراد المجتمع، والناتجة عن فاعلية السياسات والإجراءات الهادفة إلى حماية الأفراد والممتلكات والحفاظ على النظام العام، وتعزيز التماسك الاجتماعي في مواجهة التهديدات والمخاطر المختلفة.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

تتعدد النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي في المجتمع، إذ تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية في تشكيل هذا السلوك. وفي ضوء طبيعة موضوع الدراسة، تم الاستناد إلى ثلاث مقاربات رئيسة تُسهم في تفسير الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وهي: نظرية الصراع الثقافي، ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية البناء الاجتماعي، لما توفره هذه النظريات من إطار تفسيري تساعد على فهم العلاقة بين خصائص العمالة الوافدة والبيئة المجتمعية التي تعمل وتعيش فيها.

### أولاً: نظرية الصراع الثقافي:

تُعد نظرية الصراع الثقافي (Cultural Conflict Theory) لعالم الاجتماع الأمريكي ثورستين سيلين (Thorstein Sellin, 1883–1949) من أبرز النظريات التي تفسر الجريمة في المجتمعات متعددة الثقافات، وتقوم النظرية على أن اختلاف المعايير والقيم بين الجماعات يؤدي إلى صراع ثقافي، ما يرفع احتمالية ارتكاب الأفعال المخالفة للقانون عند الأفراد الذين ينتقلون من بيئة ثقافية إلى أخرى، إذ يواجهون منظومة قيم ومعايير مغايرة لتلك التي نشأوا عليها (Sellin, 1975). ويُظهر هذا الصراع أهمية فهم التباينات الثقافية بين الوافدين والسكان المحليين، حيث أن اختلاف اللغة والعادات والتقاليد قد يسهم في ظهور سلوكيات غير متوافقة مع المعايير السائدة،

مما يؤدي أحيانًا إلى ممارسات إجرامية (Bui, 2024).

**ثانياً: نظرية الضبط الاجتماعي**

تركز نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory) لعالم الاجتماع الأمريكي ترفيس هيرشي(Travis Hirschi, 1935–2002) ، على قوة الروابط الاجتماعية باعتبارها حجر الزاوية أو الأساس في ضبط سلوك الفرد. وتفترض النظرية أن التزام الفرد بالقيم والمعايير الاجتماعية يتوقف على وجود روابط قوية مع المجتمع، وتشمل هذه الروابط: التعلق (attachment)، الالتزام (commitment)، المشاركة (involvement)، والمعتقدات (belief)(Hisschi, 1969). وعند ضعف هذه الروابط، يزداد احتمال انحراف الفرد وارتكابه للأفعال المخالفة للقانون (الضلاعين والطراونة والرواشدة، 2021)، وفي سياق العمالة الوافدة، قد يؤدي ضعف الاندماج الاجتماعي أو العزلة الثقافية إلى تقويض هذه الروابط، مما يعزز احتمالية الانخراط في سلوكيات منحرفة أو مخالفة للقانون.

**ثالثاً: نظرية البناء الاجتماعي:**

توفر نظرية البناء الاجتماعي (Social Structure Theory) للعالم الأمريكي روبرت ميرتون (Merton, 1938) تفسيرًا يرتبط بالعلاقة بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها، وترى النظرية أن المجتمع يحدد أهدافًا محددة، ويوفر وسائل مشروعة لتحقيقها، وعندما تنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل، قد يلجأ الأفراد إلى طرق غير مشروعة لتحقيق هذه الأهداف، فيما يُعرف بعملية "الابتكار (innovation)" أو اللجوء إلى الانسحاب (withdrawal) في بعض الحالات (Berger & Luckmann, 2023) ويظهر هذا في بعض فئات الوافدين الذين يواجهون صعوبات في تحقيق أهدافهم الاقتصادية أو الاجتماعية، مما قد يدفعهم إلى تبني سلوكيات إجرامية مثل السرقة أو التزوير.

وفي المحصلة؛ تتكامل النظريات الثلاث المذكورة في تقديم تفسير تحليلي للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة؛ فنظرية الصراع الثقافي تفسر تأثير الاختلافات الثقافية على السلوك، ونظرية الضبط الاجتماعي تبرز دور الروابط الاجتماعية في الوقاية من الانحراف، بينما توضح نظرية البناء الاجتماعي أثر الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على تبني وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف. ومن خلال الجمع بين هذه الأطر النظرية، يمكن تحليل الجرائم المرتكبة من قبل

الوافدين بشكل أكثر واقعية، وفهم تأثير العوامل المرتبطة بالإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الأردني.

**الدراسات السابقة وذات الصلة**

حظيت الدراسات المتعلقة بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع باهتمام واسع في الأردن والعالم العربي والخارجي، وقد تم عرض هذه الدراسات من الأحدث حسب تاريخ نشرها وبالشكل التالي:

أجرى العنزي (2025) دراسة بعنوان "الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني والجرائم التي ينفذها الأجانب المقيمون في الأردن"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الجرائم المرتكبة خلال عام 2023، سواء من قبل المواطنين أو الأجانب، وتحليل نسب الجرائم المختلفة. اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لجمع البيانات من السجلات الرسمية وتقارير إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام الأردنية، وكشفت النتائج أن الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب شكلت نسبة 13.81% من إجمالي الجرائم، وكانت الجرائم الواقعة على الأموال في المرتبة الأولى، تلتها الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة.

وأجرى العزيزي والصرايرة (2023) دراسة ركزت على الاتجاه العام لأنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين والمقيمين في الأردن للفترة 2011–2021، وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ارتكاب هذه الجرائم من وجهة نظر القضاة والمحامين. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المسح الاجتماعي لجمع البيانات، وشملت عينة الدراسة 441 قاضياً ومحامياً. وأظهرت النتائج وجود تباين في أعداد الجرائم الجنائية والجنحوية وفقاً لنمط الجريمة، مع وجود اتجاه عام لانخفاض معدلاتها، كما بينت الدراسة أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على ارتكاب اللاجئين والمقيمين للجرائم جاءت متوسطة التأثير بمتوسط حسابي 3.473.

وأجرى العبادي (2022) دراسة هدفت إلى معرفة آثار الجرائم التي يرتكبها الأجانب على المجتمع الأردني، سواء من حيث عددها أو أنواعها وخطورتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات. وأظهرت النتائج أن الجرائم ضد الممتلكات كانت الأعلى شيوعاً، تلتها الجرائم الواقعة على الأشخاص والجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة، مع تأثير سلبي واضح على الحالة النفسية للشخص المتضرر والشعور بعدم الأمن داخل المجتمع.

أما دراسة الضمور والطراونة والحمايدة (2021) فقد ركزت على الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن، وهدفت إلى تحليل هذه الجرائم وفقاً للبيانات الإحصائية الصادرة عن مديرية الأمن العام. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاختبارات الإحصائية لمعرفة النسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وكشفت النتائج أن الجرائم الواقعة على الأموال كانت الأكثر شيوعاً بين الوافدين، تلتها الجرائم الواقعة على الأشخاص، وأن زيادة أعداد الوافدين تتناسب طردياً مع ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع.

أما ابن أحمد (2018) فقد تناولت دراسته الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمالة الأجنبية مرتكبة الجرائم في مدينة الرياض، وهدفت إلى تحديد أكثر الجنسيات ارتكاباً للجرائم وأنماطها، باستخدام منهج المسح الاجتماعي على عينة من 320 عاملاً أجنبياً موقوفين في إصلاحية الحائر وسجن الملز، وجمعت البيانات من خلال استبانات مصممة خصيصاً للدراسة. وأظهرت النتائج أن معظم مرتكبي الجرائم كانوا من الجنسيات الآسيوية غير العربية، وأن الجرائم الأخلاقية والسرقة وترويج المخدرات كانت الأكثر شيوعاً.

وأجرى العلي (2015) دراسة في دولة الكويت ركزت على الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وآثارها على المجتمع الكويتي، وهدفت الدراسة إلى تقييم هذه الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والسياسية. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي من خلال استبانة موجهة إلى ضباط وضباط صف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية، وبلغت عينة الدراسة 519 ضابطاً وضابط صف. وأظهرت النتائج أن الآثار الأمنية كانت الأكثر أهمية، تلتها الآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأن أبرز أسباب ارتكاب الجرائم المرتبطة بالعمالة الوافدة تضمنت المخدرات والفقر والبطالة والتفكك الأسري.

وركزت دراسة الطويرشي (2010) على علاقة العمالة الوافدة المسجونين في السجن العام بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها. وتم تطبيق استبانة على عينة عشوائية من 272 عاملاً وافداً، وأظهرت النتائج أن الحاجة للمال وأصدقاء السوء والجهل بالقوانين كانت من أبرز دوافع ارتكاب الجرائم، وأن أكثر الجرائم شيوعاً كانت السرقة والمخدرات والقتل، تلتها السكر والدعارة والتزوير، بينما جاءت جرائم غسيل الأموال وحيازة الأسلحة في المرتبة الأخيرة.

وأجرت المراشدة (2002) دراسة حول العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، هدفت إلى تحليل حجم الجرائم وأنماطها وخصائص مرتكبيها ودوافعها. واعتمدت على عينة من (228) من المحكومين

والموقوفين في مراكز الإصلاح. وأظهرت النتائج أن الجرائم تتركز بين الفئة العمرية (25–45) عامًا، وأن الذكور هم الأكثر ارتكابًا لها، مع تدني واضح في المستوى التعليمي لغالبية الجناة. كما تبين أن المتزوجين أكثر تورطًا من غيرهم، وأن العمالة العربية تتصدر من حيث ارتكاب الجرائم مقارنة بغيرها. وأشارت النتائج إلى أن معظم مرتكبي الجرائم من ذوي الإقامة غير النظامية، مما يعكس علاقة بين الوضع القانوني والجريمة. أما من حيث الأنماط، فقد تصدرت جرائم المخدرات، تلتها السرقة، ثم الاعتداء على الأشخاص والتزوير.

**ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة**

يتضح من عرض الدراسات السابقة أن معظم هذه الدراسات قد ركزت على تحليل حجم الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وأنماطها، وخصائص مرتكبيها، أو دوافعها، دون التوسع في دراسة اتجاهات المواطنين نحو هذه الجرائم وانعكاساتها على الأمن المجتمعي. فقد اهتمت دراسات مثل (العنزي، 2025) و(المراشدة، 2002) برصد الأنماط الإجرامية والخصائص المرتبطة بها في الأردن، بينما ركزت دراسة (العلي، 2015) على الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي. كما التقت دراسة (العبادي، 2022) جزئيًا مع الدراسة الحالية من خلال تناولها أثر هذه الجرائم في الشعور بعدم الأمن، في حين تناولت دراسة (العزيزي والصرايرة، 2023) بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بارتكاب الجريمة. وعلى المستوى الأجنبي، أشارت دراسة (Holtug, 2021) إلى أن التحولات السكانية والهجرة قد تؤثر في التماسك المجتمعي ومستوى الشعور بالأمن.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على رصد أعداد الجرائم وتطورها أو تفسير أسبابها، بل تركز بصورة مباشرة على اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وتحلل أثرها على الأمن المجتمعي بوصفه مفهومًا شاملًا يتضمن الشعور بالأمان، والاستقرار، والثقة الاجتماعية، كما تتميز باعتمادها مدخلًا تحليليًا متعدد الأبعاد يربط الظاهرة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية معًا، بما يمنحها قيمة علمية وتطبيقية تسهم في دعم صانعي القرار وبناء سياسات أكثر فاعلية لمواجهة الجريمة في المجتمع الأردني.

## المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها في تنفيذ الدراسة، من خلال عرض المنهجية المستخدمة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبيان آليات جمع البيانات، إلى جانب توضيح إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والأساليب الإحصائية التي استُخدمت في تحليل البيانات.

وفيما يتعلق بمنهجية الدراسة، فقد تم توظيف أكثر من مدخل منهجي بما ينسجم مع طبيعة موضوعها وأهدافها؛ إذ جرى الاعتماد على منهج تحليل المضمون لدراسة البيانات الجرمية المرتبطة بالوافدين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، بالاستناد إلى التقارير الصادرة عن مديرية الأمن العام خلال الفترة (2015–2024)، وذلك بهدف رصد الاتجاهات العامة لأعداد الجرائم وأنماطها. كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي، من خلال جمع البيانات من عينة من المواطنين الأردنيين ممن تزيد أعمارهم عن 18 عامًا ومن كلا الجنسين، بما يتيح الوقوف على اتجاهاتهم نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين وعلاقتها بالأمن المجتمعي. وإلى جانب ذلك، تم إجراء مسح مكتبي للأدبيات والدراسات والإحصاءات ذات الصلة، بما أسهم في بناء الإطار النظري للدراسة وتعزيز أسسها العلمية.

ووفقًا لأهداف الدراسة، تكوَّن مجتمع الدراسة من المواطنين الأردنيين من مختلف الأقاليم والمحافظات الأردنية ضمن الفئة العمرية (18 سنة فأكثر)، ومن مختلف شرائح المجتمع الأردني، والذين يمتلكون القدرة والرغبة في التعبير عن اتجاهاتهم نحو محاور وفقرات أداة الدراسة. ويُقدَّر حجم مجتمع الدراسة، استنادًا إلى التقديرات السكانية لعام 2025، بنحو 4.1مليون مواطن أردني تقريبًا ضمن الفئة العمرية المستهدفة. ونظرًا لاتساع هذا المجتمع وتوزعه الجغرافي على مختلف محافظات المملكة، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، بالاستناد إلى أسلوب العينة المتاحة بوصفها أحد الأساليب الملائمة لجمع البيانات من أفراد المجتمع المستهدف، وتم تحديد عدد العينة بالاسترشاد بجدول كيرجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد الحد الأدنى المناسب لحجم العينة، بحيث لا يقل عن (400) مفردة. وقد جرى تصميم الاستبانة بصيغة إلكترونية ونشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، بالتعاون مع عدد من الجهات الرسمية والخاصة، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين. وأسفرت عملية جمع البيانات عن (1190) استجابة، وبعد مراجعتها والتأكد من اكتمالها وصلاحيتها للتحليل، تم اعتمادها جميعًا، لتشكّل بذلك العينة

النهائية للدراسة، والتي بلغ حجمها (1190) مشاركًا من المواطنين الأردنيين.

وقد اتسمت عينة الدراسة بالتنوع من حيث الخصائص الديموغرافية والوظيفية، إذ شملت مبحوثين من مختلف القطاعات، مع حضور كبير للعاملين في القطاع العام، إلى جانب فئات غير العاملين ومن العاملين في القطاعات القانونية والخاصة والتجارية، إضافة إلى تمثيل قطاعات أخرى بنسب متقاربة. كما أظهر التوزيع تقاربًا بين الذكور والإناث، بما يعزز توازن التمثيل بين الجنسين. ومن حيث المستوى التعليمي، تنوعت العينة بين حملة درجة البكالوريوس والدبلوم والثانوية العامة والدراسات العليا، الأمر الذي يعكس تعدد الخلفيات التعليمية. أما الفئات العمرية، فقد تركزت في الأعمار المتوسطة، خصوصًا بين 25 و44 سنة، وعلى الصعيد الجغرافي، شملت العينة مختلف أقاليم المملكة مع تركّز أكبر في إقليم الوسط، كما توزعت أماكن الإقامة بين المدن والقرى والبادية والمخيمات، مع زيادة كبيرة لسكان المدن، وهو ما يعزز شمول العينة لبيئات سكنية واجتماعية متنوعة.

## أداة الدراسة

تم إعداد استبانة خاصة بالدراسة لجمع البيانات، بالاستناد إلى الخبرة المهنية للباحثين في المجالين الأمني والقانوني، وكذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة وذات الصلة، مثل دراسات العزيزي (2023)، والعلي (2015)، والطويرقي (2010)، والمراشدة (2002)، بما يضمن شمولها لتحقيق أهداف الدراسة.

وتكوّنت الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسة؛ تناول الجزء الأول الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، وشمل متغيرات جهة العمل، والجنس، والمؤهل التعليمي، والعمر، والإقليم، ونوع مكان الإقامة. أما الجزء الثاني، فضم (40) فقرة موزعة بالتساوي على أربعة محاور تقيس اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ضمن المحاور المرتبطة بالعامل الثقافي، والعامل الاجتماعي، والعامل الاقتصادي، والعامل القانوني والأمني. فيما خُصص الجزء الثالث لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني من خلال (10) فقرات.

### اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة على ما يلي.

**أ- الصدق الظاهري:**

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين)، تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (9) من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الاجتماعية والعلوم التربوية والحقوق في الجامعات الأردنية، وذلك بهدف الاستفادة من آرائهم حول محتوى الأداة ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى تقييم مدى قدرة مجالاتها وفقراتها على الإجابة عن أسئلة الدراسة.

وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم المتعلقة بمدى وضوح الفقرات وانتمائها للمحاور التي أدرجت ضمنها، وكذلك مدى صلاحيتها للتطبيق، حيث اقترحوا إجراء بعض التعديلات على صياغة الفقرات لتصبح أكثر دقة ووضوحًا، وبناءً على هذه الملاحظات، ومع اعتماد نسبة اتفاق بلغت (80%) بين المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة على أداة الدراسة، وصولًا إلى إخراج الاستبيان بصورته النهائية الجاهزة للتطبيق.

**ب- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة**

تم التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال تطبيقها بصورتها الأولية على عينة استطلاعية مكوّنة من (40) فردًا من مجتمع الدراسة، وبعد استرجاع الاستبانات، جرى التحقق من صدق البناء بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من مدى اتساق الفقرات وقدرتها على قياس المحور نفسه، ويعرض الجدول (1) نتائج معاملات الارتباط التي تم التوصل إليها لمحاور الجزء الثاني من أداة الدراسة.

**جدول (1): معاملات ارتباط فقرات محاور اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين مع الدرجة الكلية للمحور**

| المحاور | رقم الفقرة | معامل الارتباط | رقم الفقرة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|
| اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي | 1 | 0.745 (**) | 6 | 0.694 (**) |
| | 2 | 0.583 (**) | 7 | 0.691 (**) |
| | 3 | 0.773 (**) | 8 | 0.806 (**) |

| المحاور | رقم الفقرة | معامل الارتباط | رقم الفقرة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|
| | 4 | 0.703 (**) | 9 | 0.641 (**) |
| | 5 | 0.736 (**) | 10 | 0.715 (**) |
| اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي | 11 | 0.701 (**) | 16 | 0.693 (**) |
| | 12 | 0.609 (**) | 17 | 0.712 (**) |
| | 13 | 0.787 (**) | 18 | 0.636 (**) |
| | 14 | 0.817 (**) | 19 | 0.670 (**) |
| | 15 | 0.829 (**) | 20 | 0.741 (**) |
| اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي | 21 | 0.704 (**) | 26 | 0.594 (**) |
| | 22 | 0.887 (**) | 27 | 0.762 (**) |
| | 23 | 0.708 (**) | 28 | 0.788 (**) |
| | 24 | 0.680 (**) | 29 | 0.811 (**) |
| | 25 | 0.684 (**) | 30 | 0.718 (**) |
| اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني | 31 | 0.742 (**) | 36 | 0.728 (**) |
| | 32 | 0.709 (**) | 37 | 0.844 (**) |
| | 33 | 0.826 (**) | 38 | 0.729 (**) |
| | 34 | 0.640 (**) | 39 | 0.607 (**) |
| | 35 | 0.666 (**) | 40 | 0.839 (**) |

**(**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).**

يتضح من نتائج الجدول (1) أن معاملات الارتباط بين فقرات محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة والدرجة الكلية لكل محور جاءت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي مرتفع بين الفقرات وانتمائها للمحاور التي تقيسها. وفيما يتعلق بالمحور الأول المتعلق بالعامل الثقافي، تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.583 – 0.806)، وهي قيم مرتفعة تعكس قوة ارتباط الفقرات بالمحور وقدرتها على القياس بشكل مقبول، أما محور العامل

الاجتماعي فقد تراوحت معاملات الارتباط فيه بين (0.609 – 0.829)، وهي قيم دالة ومقبولة إحصائيًا، مما يدل على اتساق الفقرات. وفي محور العامل الاقتصادي، تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.594 – 0.887)، كما أظهرت نتائج محور العامل القانوني والأمني أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.607 – 0.844)، وبشكل عام، تعكس هذه النتائج تمتع فقرات أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، مما يؤكد صلاحيتها للاستخدام في التطبيق الميداني وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني.

ويعرض الجدول (2) نتائج معاملات الارتباط التي تم التوصل إليها لفقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة.

**جدول (2): معاملات ارتباط فقرات محاور اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو مستوى الأمن المجتمعي مع الدرجة الكلية**

| الجزء | رقم الفقرة | معامل الارتباط | رقم الفقرة | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|
| اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأمن المجتمعي | 1 | **0.725** (**) | 6 | **0.694** (**) |
| | 2 | **0.607** (**) | 7 | **0.779** (**) |
| | 3 | **0.750** (**) | 8 | **0.715** (**) |
| | 4 | **0.687** (**) | 9 | **0.703** (**) |
| | 5 | **0.788** (**) | 10 | **0.794** (**) |

**(**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).**

يتضح من نتائج الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة والدرجة الكلية جاءت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يشير إلى وجود درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي بين الفقرات. وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.607 – 0.794)، وهي قيم مرتفعة، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن فقرات هذا الجزء تتمتع بدرجة جيدة من صدق البناء والاتساق الداخلي، مما يعزز من صلاحية الأداة للاستخدام في التطبيق الميداني وتحليل نتائج الدراسة.

**ثبات أداة الدراسة**

أظهرت نتائج اختبار ثبات محاور أداة الدراسة بالاعتماد على معامل كرونباخ ألفا باستخدام

بيانات العينة الاستطلاعية، أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي عبر محاورها المختلفة، فقد تبين من النتائج أن معامل الثبات لمحور اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعوامل الثقافية (0.919)، مع تقارب قيم الثبات عند حذف أي فقرة ضمن مدى (0.860–0.876)، مما يشير إلى تجانس الفقرات وأهميتها في قياس هذا المحور، كما سجل محور الاتجاهات المرتبط بالعوامل الاجتماعية معامل ثبات بلغ (0.904)، وتراوحت قيم الحذف بين (0.851–0.897)، وهو ما يعكس مستوى مرتفع من الثبات.

وفيما يتعلق بمحور الاتجاهات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية، فقد حقق أعلى مستويات الثبات بمعامل (0.947)، مع نطاق قيم عند حذف الفقرات بين (0.874–0.937)، كما بلغ معامل الثبات لمحور الاتجاهات المرتبط بالعوامل القانونية والأمنية (0.938)، مع تقارب قيم الحذف بين (0.866–0.929)، الأمر الذي يؤكد استقرار الفقرات وعدم الحاجة إلى استبعاد أي منها.

وفيما يتعلق بفقرات قياس اتجاهات المواطنين نحو الأمن المجتمعي، فقد بلغ معامل الثبات الكلي (0.937)، وتراوحت قيم الحذف بين (0.834–0.866)، وهي مؤشرات تدل على ثبات مرتفع وتكامل في قياس هذا المحور. وبوجه عام، تعكس هذه النتائج مستوى مقبول إحصائياً من الثبات والموثوقية في جميع محاور الأداة، بما يؤكد صلاحيتها للتطبيق وقدرتها على توفير بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحليل اتجاهات أفراد العينة.

## أساليب التحليل الإحصائي

تمت معالجة بيانات الدراسة إحصائياً بعد استكمال جمعها إلكترونيًا عبر الوسائط التواصلية من أفراد العينة، وذلك من خلال إدخالها وترميزها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (V.24) وقد أُجريت عمليات الترميز لمحاور وفقرات الأداة تمهيدًا لتحليلها والإجابة عن أسئلة الدراسة بالاعتماد على عدد من أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

حيث استُخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، إلى جانب حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات الاستجابات على فقرات ومحاور الأداة. كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للكشف عن درجة الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجالات، ومعامل كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الأداة. ولتحليل الفروق بين المتغيرات، تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA)، وتحليل التباين الأحادي

(Univariate ANOVA)، إضافة إلى اختبار أقل الفروق المعنوية (LSD) للمقارنات البعدية.

واعتمدت الدراسة في تفسير استجابات الأفراد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث أُعطيت الأوزان الرقمية للاستجابات على النحو الآتي: (5) لموافق بشدة، (4) لموافق، (3) لمحايد، (2) لغير موافق، و(1) لغير موافق بشدة. كما تم تصنيف مستويات الاستجابة استنادًا إلى المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة مستويات؛ إذ اعتُبر المستوى مرتفعًا إذا تراوح المتوسط بين (3.68–5)، ومتوسطًا إذا تراوح بين (2.34–3.67)، ومنخفضًا إذا تراوح بين (1–2.33). وبناءً على ذلك، جرى تفسير النتائج وفق هذه المعايير لتحديد مستوى الاتجاهات العامة.

## نتائج الدراسة

تستعرض الدراسة في هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة، ووفقًا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة، وبالشكل الآتي:

**النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في ضوء ارتباطها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية في المجتمع الأردني؟**

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم حصر اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني والمتضمنة في الجزء الثاني من أداة الدراسة، علماً بأن هذا الجزء من أداة الدراسة قد تضمن على أربع محاور رئيسة تقيس الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي، والعامل الاجتماعي، والعامل الاقتصادي، والعامل القانوني والأمني، والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

**الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين**

| الرقم المحور | المحاور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي | 3.755 | 0.52 | 2 | مرتفع |

| الرقم المحور | المحاور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي | 3.637 | 0.55 | 4 | متوسط |
| 3 | الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي | 3.711 | 0.51 | 3 | مرتفع |
| 4 | الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني | 3.804 | 0.45 | 1 | مرتفع |
| - | **المستوى العام لاتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين** | **3.727** | **0.43** | - | **مرتفع** |

ج

يتضح من نتائج الجدول (3) أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.727) بانحراف معياري (0.43)، مما يشير إلى وضوح هذه الاتجاهات وارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لطبيعة الجرائم المرتبطة بالوافدين وعواملها المختلفة.

وعلى مستوى المحاور الفرعية، جاء المحور القانوني والأمني في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.804) وانحراف معياري (0.45) وبمستوى مرتفع، مما يعكس أهمية الدور الأمني والقانوني في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو هذه الجرائم، وجاء في الترتيب الثاني المحور الثقافي بمتوسط حسابي (3.755) وانحراف معياري (0.52) وبمستوى مرتفع، مما يدل على إدراك أفراد العينة لتأثير الاختلافات الثقافية في ارتكاب الجريمة، كما جاء المحور الاقتصادي في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.711) وانحراف معياري (0.51) وبمستوى مرتفع، وهو ما يشير إلى دور الظروف الاقتصادية في تفسير الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، في وجاء المحور الاجتماعي في الترتيب الرابع والأخير بمتوسط حسابي (3.637) وانحراف معياري (0.55) وبمستوى متوسط، مما يعكس أن العوامل الاجتماعية، رغم أهميتها، كانت أقل تأثيرًا نسبيًا مقارنة ببقية المحاور. وبشكل عام، تُظهر هذه النتائج أن اتجاهات أفراد العينة تميل إلى تقدير مرتفع لدور العوامل القانونية والأمنية، تليها الثقافية والاقتصادية، في تفسير الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، مع بقاء العامل الاجتماعي في مستوى متوسط من حيث التأثير.

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بإجابات عينة الدراسة على فقرات المحاور الفرعية:

**أولاً: مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي**

للتعرف على مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي في المجتمع الأردني؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول (4).

**الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاتجاهات عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أرى أن اختلاف القيم والعادات لدى الوافدين مقارنة بالمجتمع المحلي يسهم في زيادة احتمالية وقوع جرائم العنف في المجتمع. | 3.880 | 0.93 | مرتفع | 1 |
| 2 | أعتقد أن ضعف اندماج الوافدين في البيئة الاجتماعية المحلية يؤدي إلى لجوء بعضهم لأساليب غير مشروعة تظهر في جرائم السرقة. | 3.872 | 0.98 | مرتفع | 2 |
| 8 | أشعر أن ضعف مهارات التكيف مع الضوابط الاجتماعية السائدة يزيد من تصاعد النزاعات الجماعية بين الوافدين والمواطنين. | 3.813 | 0.88 | مرتفع | 3 |
| 5 | أرى أن اختلاف الحدود الثقافية للسلوك المقبول في الفضاء العام يزيد من ظهور سلوكيات التحرش والمضايقات. | 3.799 | 0.92 | مرتفع | 4 |
| 6 | أعتقد أن غياب الإلمام الكافي بالأنظمة والقوانين المرتبطة بالعادات المحلية يزيد من مظاهر العنف في التعاملات اليومية. | 3.749 | 0.94 | مرتفع | 5 |
| 10 | أعتقد أن عدم وضوح المعايير الثقافية المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين لدى بعض الوافدين يؤدي إلى انتشار سلوكيات التحرش الجنسي. | 3.745 | 0.92 | مرتفع | 6 |
| 4 | أشعر أن التباين في إدراك مفهوم الأمانة والنزاهة بين | 3.743 | 0.96 | مرتفع | 7 |

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| | الثقافات يزيد من احتمال ارتكاب جرائم الاحتيال أو الخداع المالي. | | | | |
| 9 | أرى أن اختلاف أنماط الثقة والتعامل المالي بين الثقافات يزيد من فرص وقوع جرائم الاحتيال المالي. | 3.722 | 0.93 | مرتفع | 8 |
| 3 | أجد أن اختلاف أساليب التواصل والتفاعل الاجتماعي بين الثقافتين يزيد من تصاعد المشاجرات والنزاعات الفردية. | 3.679 | 0.98 | متوسط | 9 |
| 7 | أجد أن الشعور بالعزلة الثقافية وضعف الانتماء للمجتمع المحلي يعزز الدوافع نحو ارتكاب السرقة. | 3.536 | 1.01 | متوسط | 10 |
| - | **المستوى العام للاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي** | **3.755** | **0.52** | مرتفع | - |

يتضح من نتائج الجدول (4) أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.755) بانحراف معياري (0.52)، مما يدل على إدراك واضح لدور العوامل الثقافية في تفسير بعض أنماط الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني. وعلى مستوى الفقرات، فقد جاءت معظم الفقرات بمستوى مرتفع، حيث بلغ عددها (8) فقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.722 – 3.880)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أهمية عدد من العوامل الثقافية في زيادة احتمالية وقوع بعض الجرائم. وقد احتلت الفقرة التي تنص على أن اختلاف القيم والعادات لدى الوافدين مقارنة بالمجتمع المحلي يسهم في زيادة احتمالية وقوع جرائم العنف المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.880)، تلتها الفقرة المتعلقة بضعف اندماج الوافدين في البيئة الاجتماعية المحلية وعلاقته بجرائم السرقة بمتوسط (3.872)، ثم الفقرة المرتبطة بضعف مهارات التكيف الثقافي وتأثيرها في تصاعد النزاعات الجماعية بمتوسط (3.813).

ويتضح من النتائج أن فقرتين جاءتا بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.536 – 3.679)، وتمثّلتا في الفقرة المتعلقة باختلاف أساليب التواصل وتأثيره في المشاجرات، والفقرة المرتبطة بالشعور بالعزلة الثقافية وعلاقته بارتكاب السرقة، مما يشير إلى أن هذا الجانب كان أقل أهمية من الجوانب الثقافية الأخرى من وجهة نظر أفراد العينة. وبشكل عام،

تؤكد هذه النتائج أن الجانب الثقافي يمثل أحد الأبعاد المهمة في اتجاهات أفراد العينة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، مع تأثير واضح لاختلاف القيم، وضعف الاندماج، ومحدودية التكيف الثقافي لدى الوافدين في تشكيل هذه الاتجاهات.

**ثانياً: مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي**

للتعرف على مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي في المجتمع الأردني؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول (5).

**الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاتجاهات عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 11 | أرى أن تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية لدى بعض أسر الوافدين يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع. | 3.845 | 0.98 | مرتفع | 1 |
| 20 | أعتقد أن ضعف شعور الوافدين بالانتماء والتضامن مع أفراد المجتمع المحلي يزيد من جرائم السرقة والسلب في المجتمع. | 3.760 | 0.82 | مرتفع | 2 |
| 12 | أعتقد أن ارتفاع مستوى الانفتاح الاجتماعي والتواصل بين أفراد أسر الوافدين يزيد من احتمالية وقوع الجرائم الجنسية في المجتمع. | 3.674 | 0.88 | متوسط | 3 |
| 19 | أرى أن غياب برامج الاندماج الاجتماعي بين الوافدين وأفراد المجتمع المحلي يزيد من فرص النزاعات الجماعية والصراع بين الوافدين والمواطنين. | 3.664 | 0.89 | متوسط | 4 |
| 18 | أعتقد أن إقبال بعض أفراد المجتمع المحلي على الزواج من أسر الوافدين يزيد من حالات العنف الأسري في المجتمع. | 3.646 | 0.93 | متوسط | 5 |
| 13 | أجد أن ضعف الالتزام بقيم العمل لدى بعض الوافدين يعزز من ارتكاب جرائم الفساد المالي والإداري. | 3.601 | 0.95 | متوسط | 6 |
| 15 | أرى أن شعور الوافدين بالعزلة والتهميش الاجتماعي يسهم في ارتكابهم للجريمة في المجتمع. | 3.595 | 0.95 | متوسط | 7 |
| 14 | أشعر أن عدم الاهتمام بدمج الوافدين في الأنشطة والمبادرات المجتمعية المحلية يزيد من ارتكابهم للجريمة في المجتمع. | 3.532 | 0.99 | متوسط | 8 |

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 17 | أرى أن ضعف إقبال أفراد المجتمع المحلي على تكوين علاقات إيجابية مع الوافدين يسهم في زيادة احتمالية ارتكاب الجريمة في المجتمع. | 3.526 | 0.98 | متوسط | 9 |
| 16 | أرى أن ضعف شبكات الدعم الاجتماعي الموجّهة للوافدين من الأسر الفقيرة يسهم في ارتكاب الجريمة في المجتمع. | 3.522 | 1.01 | متوسط | 10 |
| – | **المستوى العام للاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي** | **3.637** | **0.55** | متوسط | – |

يتضح من نتائج الجدول (5) أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي جاء متوسطًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.637) بانحراف معياري (0.55)، مما يشير إلى أن أفراد العينة ينظرون إلى العوامل الاجتماعية بوصفها مؤثرة بدرجة متوسطة في تفسير الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني.

وعلى مستوى الفقرات، فقد جاءت فقرتان فقط بمستوى مرتفع، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.760 – 3.845)، وتمثّلتا في الفقرة التي تشير إلى أن تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية لدى بعض أسر الوافدين يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم الاعتداء، والتي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.845)، تلتها الفقرة المتعلقة بضعف شعور الوافدين بالانتماء والتضامن مع المجتمع المحلي وعلاقته بجرائم السرقة والسلب بمتوسط.(3.760) ، جاءت غالبية الفقرات المتبقية بمستوى متوسط، حيث بلغ عددها (8) فقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.522 – 3.674)، وهو ما يعكس تباينًا نسبيًا في تقدير أفراد العينة لبقية العوامل الاجتماعية. وقد شملت هذه الفقرات موضوعات تتعلق بالانفتاح الاجتماعي، وغياب برامج الاندماج، والزواج المختلط، وضعف الالتزام بقيم العمل، والشعور بالعزلة والتهميش، إضافة إلى ضعف التفاعل الاجتماعي وشبكات الدعم الاجتماعي، وجميعها عوامل تُعد ذات تأثير متوسط في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن العوامل الاجتماعية، وعلى الرغم من أهميتها، جاءت بدرجة متوسطة مقارنة ببقية العوامل، مع بروز دور واضح لتفكك الروابط الأسرية وضعف الانتماء

الاجتماعي في تفسير بعض أنماط الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني.

**ثالثاً: مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي**

للتعرف على مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي في المجتمع الأردني؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول (6).

**الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاتجاهات عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 30 | أعتقد أن الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها بعض أسر الوافدين تزيد من تعرضهم لجرائم مرتبطة بالاتجار بالبشر. | 3.850 | 0.83 | مرتفع | 1 |
| 21 | أرى أن تعرض بعض الوافدين لعمليات النصب والاحتيال يسهم في زيادة احتمالية تورطهم في جرائم القتل داخل المجتمع. | 3.792 | 0.90 | مرتفع | 2 |
| 28 | أرى أن المماطلة في صرف رواتب وأجور الوافدين يسهم في دفع بعضهم نحو ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات. | 3.783 | 0.91 | مرتفع | 3 |
| 29 | أرى أن غياب برامج التدريب والتأهيل الاقتصادي الموجهة للوافدين يزيد من احتمال ارتكابهم سلوكيات غير قانونية لتحسين دخلهم المالي. | 3.773 | 0.89 | مرتفع | 4 |
| 23 | أرى أن الفروق وعدم المساواة بين رواتب الوافدين ورواتب المواطنين قد تدفع بعض الوافدين نحو ارتكاب جرائم الاختلاس المالي في بيئة العمل. | 3.718 | 0.96 | مرتفع | 5 |
| 27 | أرى أن غياب بيئة عمل آمنة ومنظمة للوافدين يزيد من احتمال ارتكابهم لممارسات مخالفة لقوانين العمل. | 3.685 | 0.95 | مرتفع | 6 |
| 26 | أعتقد أن استغلال أصحاب العمل للأوضاع الاقتصادية الصعبة للوافدين تزيد من ارتكاب جرائم العنف في المجتمع. | 3.673 | 0.98 | متوسط | 7 |
| 24 | أرى أن منافسة الوافدين للعمالة المحلية في الحصول على فرص العمل يزيد من تعرضهم لجرائم الاعتداء في المجتمع. | 3.640 | 1.00 | متوسط | 8 |
| 25 | أرى أن نقص فرص العمل المستقرة والمناسبة للوافدين يزيد من احتمال انخراطهم في الأعمال الإجرامية في المجتمع. | 3.618 | 0.96 | متوسط | 9 |

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 22 | أعتقد أن غياب برامج الدعم الاقتصادي لبعض أسر الوافدين يزيد من تعرضهم ليكونوا ضحايا للجريمة في المجتمع. | 3.587 | 1.07 | متوسط | 10 |
| – | **المستوى العام للاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي** | **3.711** | **0.51** | مرتفع | – |

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.711) بانحراف معياري (0.51). هذا يعكس إدراك أفراد العينة للدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تفسير بعض أنماط الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني.

وعلى مستوى الفقرات، فقد جاءت ست فقرات بمستوى مرتفع، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.685 – 3.850)، وأبرزها الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها بعض أسر الوافدين وما يترتب على تعرضهم لعمليات النصب والاحتيال، والمماطلة في صرف الرواتب، وغياب برامج التدريب والتأهيل الاقتصادي، والفروق في الأجور، وغياب بيئة العمل المنظمة والآمنة. هذه الفقرات توضح العلاقة بين الضغوط الاقتصادية وارتكاب الوافدين لسلوكيات مخالفة للقوانين أو انتهاكات مالية وأعمال غير مشروعة.

في المقابل، جاءت أربع فقرات بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بينها بين (3.587 – 3.673)، وشملت استغلال أصحاب العمل للأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومنافسة الوافدين للعمالة المحلية على فرص العمل، ونقص فرص العمل المستقرة، وغياب برامج الدعم الاقتصادي لبعض الأسر، مما يشير إلى تأثير متوسط لهذه العوامل في تكوين اتجاهات الأفراد نحو الجرائم.

كما تظهر النتائج تقاربًا في قيم الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.83 – 1.07)، وهو ما يعكس درجة مقبولة من التجانس في استجابات أفراد العينة، ويعزز من موثوقية النتائج.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن العوامل الاقتصادية تمثل أحد الأبعاد المهمة في تفسير اتجاهات الأفراد نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، مع بروز واضح لتأثير الضغوط المالية، والفروق في الأجور، وغياب بيئة العمل المنظمة وبرامج التأهيل الاقتصادي .

**رابعاً: مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمن**

للتعرف على مستوى الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني في المجتمع الأردني؛ تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول (7).

**الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاتجاهات عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 31 | أرى أن ضعف الإجراءات الأمنية بحق الوافدين المخالفين لنظام الإقامة يزيد من ارتكابهم للجريمة. | 4.016 | 0.79 | مرتفع | 1 |
| 38 | أشعر أن ضعف متابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بالوافدين يزيد من احتمالية ارتكابهم للجرائم لتي تهدد النظام العام. | 3.871 | 0.81 | مرتفع | 2 |
| 40 | أعتقد أن نقص برامج التوعية الأمنية لأفراد المجتمع المحلي بخطورة تشغيل العمالة المخالفة يزيد من احتمال وقوعهم كضحية للجريمة. | 3.869 | 0.77 | مرتفع | 3 |
| 34 | أشعر أن ضعف الحماية القانونية للعمالة المنزلية الوافدة يعزز من احتمال تعرضهم للجرائم الجنسية. | 3.862 | 0.83 | مرتفع | 4 |
| 39 | أرى أن التساهل في تطبيق الأنظمة والرقابة الأمنية في الأحياء السكنية يسهم في زيادة ارتكاب الوافدين جرائم الاحتيال والتزوير. | 3.821 | 0.93 | مرتفع | 5 |
| 36 | أعتقد أن عدم تركيز الإعلام الأمني على التوعية بالقوانين والأنظمة الخاصة بالوافدين يزيد من احتمالية ارتكابهم للجريمة. | 3.775 | 0.86 | مرتفع | 6 |
| 32 | أعتقد أن ضعف الرقابة الأمنية في الأماكن العامة التي تتركز بها العمالة الوافدة يزيد من احتمال ارتكاب جرائم العنف. | 3.772 | 0.87 | مرتفع | 7 |
| 33 | أجد أن عدم وجود خطط استباقية فعالة للأجهزة الأمنية يزيد من احتمال تورط الوافدين في ارتكاب الجريمة. | 3.709 | 0.94 | مرتفع | 8 |
| 37 | أجد أن ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي يعزز احتمال تورط الوافدين في جرائم التهريب. | 3.679 | 0.91 | متوسط | 9 |
| 35 | أرى أن غياب التعاون بين شركات استقدام العمالة والأجهزة الأمنية يزيد من مخالفة الوافدين لأنظمة الإقامة. | 3.651 | 0.95 | متوسط | 10 |
| - | **المستوى العام للاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني** | **3.804** | **0.45** | **مرتفع** | - |

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.804) بانحراف معياري (0.45)، مما يعكس إدراكًا واضحًا لدى أفراد العينة للدور الحاسم الذي تلعبه العوامل القانونية والأمنية في تفسير بعض أنماط الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني.

وعلى مستوى الفقرات، فقد جاءت ثماني فقرات بمستوى مرتفع، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.709 – 4.016)، وأبرزها ضعف الإجراءات الأمنية بحق الوافدين المخالفين لنظام الإقامة، وضعف متابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بالوافدين، ونقص برامج التوعية الأمنية للمجتمع المحلي، وضعف الحماية القانونية للعمالة المنزلية، والتساهل في تطبيق الأنظمة والرقابة الأمنية، وعدم تركيز الإعلام الأمني على التوعية بالقوانين، وضعف الرقابة الأمنية في الأماكن العامة، وعدم وجود خطط استباقية فعالة للأجهزة الأمنية. تعكس هذه الفقرات مدى تأثير الإشراف القانوني والأمني الضعيف على احتمال تورط الوافدين في سلوكيات مخالفة للقانون وارتكاب الجرائم.

في المقابل، جاءت فقرتان بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.651 – 3.679)، وشملت ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي، وغياب التعاون بين شركات استقدام العمالة والأجهزة الأمنية، مما يشير إلى تأثير متوسط لهذه العوامل في تكوين اتجاهات الأفراد نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن العوامل القانونية والأمنية تمثل أحد الأبعاد الأساسية في تفسير اتجاهات الأفراد نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، مع اهتمام واضح لتأثير ضعف الرقابة، والتساهل في تطبيق الأنظمة، ونقص برامج التوعية القانونية والأمنية في زيادة احتمالية ارتكاب الوافدين للجرائم.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟**

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حصر اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني والمتضمنة في الجزء الثالث من أداة الدراسة، علماً بأن الجزء الثالث من أداة الدراسة قد تضمن على (10) فقرات،

والجدول (8) يوضح هذه النتائج.

**الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني**

| رقم الفقرة | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المستوى | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | أرى أن تضخيم الإعلام الرقمي لجرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة المنزلية يزيد من مستويات القلق والخوف المجتمعي. | 4.133 | 0.99 | مرتفع | 1 |
| 4 | أعتقد أن تركز الوافدين في أحياء سكنية معينة تخلق تحديات أمنية على المستوى المحلي. | 4.099 | 0.96 | مرتفع | 2 |
| 3 | أرى أن شعور المواطنين بالاستقرار الأمني يتأثر سلباً بمستوى انتشار السلوكيات الإجرامية المرتكبة من قبل الوافدين. | 3.840 | 0.88 | مرتفع | 3 |
| 9 | أشعر أن عدم الاهتمام بنشر الثقافة القانونية حول حقوق وواجبات الوافدين يزيد من التخوفات الأمنية بين السكان. | 3.833 | 0.95 | مرتفع | 4 |
| 10 | أرى أن ضعف التزام مؤسسات العمل بمتابعة أوضاع الوافدين المخالفين لديهم يسهم في تفاقم السلوكيات المخالفة ويهدد الأمن. | 3.781 | 0.94 | مرتفع | 5 |
| 7 | أعتقد أن ضعف الإجراءات الأمنية المشددة على الوافدين المخالفين يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأمن المجتمعي. | 3.743 | 0.96 | مرتفع | 6 |
| 6 | أشعر أن غياب شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية يقلل من قدرة المجتمع على الوقاية من الجرائم المرتبطة بالوافدين. | 3.726 | 0.88 | مرتفع | 7 |
| 8 | أرى أن انخراط بعض الوافدين في أعمال إجرامية مستحدثة يضعف الإحساس العام بالأمن والاستقرار في المجتمع. | 3.726 | 0.93 | مرتفع | 8 |
| 1 | أعتقد أن غياب الإعلان عن العقوبات المطبقة على الوافدين مرتكبي الجرائم يسهم في تراجع شعور الأفراد بالأمن المجتمعي. | 3.625 | 0.92 | متوسط | 9 |
| 5 | أرى أن ضعف تطبيق القوانين والأنظمة على الوافدين بشكل عادل يزيد من تراجع الشعور الجمعي بالأمن في المجتمع. | 3.652 | 0.91 | متوسط | 10 |
| - | **المستوى العام للاتجاهات نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين** | **3.816** | **0.67** | **مرتفع** | - |

يتضح من نتائج الجدول (8) أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.816) بانحراف معياري (0.67)، مما يدل على إدراك واضح لدى أفراد العينة لارتباط جرائم الوافدين بمستوى الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني.

وعلى مستوى الفقرات، فقد جاءت غالبية الفقرات بمستوى مرتفع، حيث بلغ عددها (8) فقرات، وتراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.726 – 4.133)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن عددًا من العوامل المرتبطة بسلوك الوافدين تسهم بطريقة سلبية على الأمن المجتمعي. وقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة المتعلقة بتضخيم الإعلام الرقمي لجرائم العنف المرتكبة من قبل الوافدين بمتوسط حسابي (4.133)، تلتها الفقرة المرتبطة بتركز الوافدين في أحياء سكنية معينة وما يرافق ذلك من تحديات أمنية محلية بمتوسط (4.099)، ثم الفقرة المتعلقة بتأثر شعور المواطنين بالاستقرار الأمني بمستوى انتشار السلوكيات الإجرامية بمتوسط حسابي (3.840).

كما أظهرت النتائج أهمية ضعف نشر الثقافة القانونية، وقصور متابعة أوضاع الوافدين المخالفين، وضعف الإجراءات الأمنية المشددة، وغياب الشراكات بين المؤسسات، ودورها في التأثير السلبي على مستوى الأمن المجتمعي، حيث جاءت جميعها بمستوى مرتفع، واتضح من النتائج أن فقرتين جاءت بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.625 – 3.652)، وتمثّلتا في الفقرة المتعلقة بغياب الإعلان عن العقوبات المطبقة على الوافدين مرتكبي الجرائم، وكذلك الفقرة المرتبطة بضعف تطبيق القوانين والأنظمة عليهم. وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن الأمن المجتمعي يتأثر بدرجة كبيرة بجملة من العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي بالوافدين، إلى جانب الأدوار التنظيمية والإعلامية والأمنية، مع بروز واضح لتأثير الإعلام الرقمي، ومستوى تطبيق الإجراءات الأمنية بحق الوافدين المخالفين .

**<u>السؤال الثالث: ما اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني؟</u>**

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة، تم اعتبار اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع الأردني والمرتبطة بالعامل "الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني" المتغيرات المستقلة، واعتبار اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأمن المجتمعي كمتغير

تابع، وقد تم أولًا التحقق من افتراضات تطبيق تحليل الانحدار (Regression Analysis) من خلال فحص مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على معامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التباين المسموح .(Tolerance) ويُشار إلى أن ارتفاع قيم الارتباط الخطي بين المتغيرات قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وغير ملائمة لطبيعة المشكلة البحثية. ويعرض الجدول (9) هذه النتائج.

**جدول (9): اختبارات الارتباط بين المتغيرات المستقلة للتحقق من مدى وجود ارتباط بينها**

| المحاور | الاختبار | |
|---|---|---|
| | قيم التباين المسموح Tolerance | تقييم التباين(VIF) |
| الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الثقافي | 0.298 | 3.551 |
| الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاجتماعي | 0.254 | 4.281 |
| الاتجاه نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل الاقتصادي | 0.390 | 3.746 |
| الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين المرتبطة بالعامل القانوني والأمني | 0.366 | 2.894 |

يتضح من الجدول (9) أن قيم معامل التضخم VIF لأبعاد المتغير المستقل جاءت أقل من (10) وتتراوح بين (2.894– 4.281) كما يلاحظ بأن قيمة التباين المسموح Tolerance لجميع المحاور كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.390–0.254) وهي قيم أكبر من (0.05)، مما يؤكد صلاحية إجراء اختبار تحليل الانحدار وفقًا لما أشار إليه ( Sekeran and Bougie, 2016). ولأغراض التحقق من موضوعية النتائج، تم التأكد من أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي من خلال حساب معاملات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) وقد تبين أن قيمهما تقع ضمن الحدود المقبولة (±2.2)، مما يشير إلى عدم وجود انحرافات كبيرة عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي ملاءمة البيانات لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية، ولا سيما نموذج الانحدار، والذي يوضح نتائج ذلك في الجدول (10).

**جدول (10): نموذج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) للتحقق من أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي**

| النموذج | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة (F) | مستوى دلالة (F) |
|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 164.25 | 4 | 41.06 | **425.30*** | **0.00** |
| الفروق | 114.42 | 1185 | 0.097 | - | - |
| المجموع | 278.68 | 1189 | - | - | - |
| معامل الارتباط (r) | 0.768 | | | | |
| معامل التحديد ($R^2$) | 0.589 | | | | |
| معامل التحديد ($R^2$) المعدل | 0.571 | | | | |

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (10) نموذج اختبار تحليل الانحدار لتحديد أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (425.30) عند درجات حرية (4، 1185)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويظهر من النتائج في الجدول (28) أن الاتجاهات نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بمحاورها (الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية والأمنية) قد فسرت (58.90 %) من التباين في الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني، ويوضح الجدول (11) نتائج تحليل معاملات الانحدار المعيارية وغير المعيارية لاختبار الدلالة الإحصائية لأبعاد المتغير المستقل في نموذج تحليل الانحدار.

**جدول (11): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي**

| المحاور | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | (t) | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | الخطأ المعياري | Beta | | |
| المحور الثقافي | 0.102 | 0.03 | 0.19 | 3.27* | 0.00 |
| المحور الاجتماعي | 0.131 | 0.04 | 0.21 | 5.42* | 0.00 |
| المحور الاقتصادي | 0.174 | 0.02 | 0.30 | 6.15* | 0.00 |
| المحور القانوني والأمني | 0.571 | 0.02 | 0.51 | 11.25* | 0.00 |

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من نتائج الجدول (11) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين بأبعادها المختلفة على الأمن المجتمعي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث جاءت جميع القيم الدالة (t) معنوية إحصائيًا، بما يؤكد ثبات أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وعند تحليل **قيم معامل الانحدار المعياري (Beta)** يتبين أن **المحور القانوني والأمني** جاء في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير على الأمن المجتمعي ($\beta = 0.51$)، مما يشير إلى أنه الأكثر تأثير في تفسير التغير في الأمن المجتمعي، يليه **المحور الاقتصادي** ($\beta = 0.30$)، ثم **المحور الاجتماعي** ($\beta = 0.21$)، بينما جاء **المحور الثقافي** في المرتبة الأخيرة بقيمة ($\beta = 0.19$)، وهو ما يعكس تدرج في قوة التأثير لصالح العوامل الأمنية والقانونية بالدرجة الأولى.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج أن البعد القانوني والأمني يمثل العامل الأكثر حساسية وتأثيرًا في تشكيل الأمن المجتمعي مقارنة ببقية الأبعاد، يليه العامل الاقتصادي ثم الاجتماعي وأخيرًا الثقافي، مما يدل على أن تفسير الأمن المجتمعي في ضوء جرائم الوافدين يرتبط بدرجة أكبر بفعالية النظام القانوني والأمني مقارنة بالعوامل الأخرى.

ومن خلال نتائج الجدولين (10) و (11) يتأكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاتجاهات المواطنين الأردنيين نحو أثر الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي في المجتمع الأردني.

## مناقشة النتائج

**<u>مناقشة نتائج السؤال الأول:</u>** أظهرت النتائج أن المستوى العام لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.727 بانحراف معياري 0.43، مما يعكس وعيًا واضحًا لدى أفراد المجتمع الأردني بطبيعة هذه الجرائم والعوامل المتعددة التي تحيط بها، ويشير هذا الارتفاع إلى أن ظاهرة جرائم الوافدين تحظى بأهمية إدراكية كبيرة لدى المواطنين، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه دراسة الزعبي (2025) التي أكدت أن جرائم الوافدين تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الجرائم في الأردن، مما يعزز من حساسية المجتمع تجاه هذه القضية ويدفعه لتشكيل اتجاهات واضحة نحو مسبباتها.

وعند تحليل المحاور الفرعية، فقد جاء المحور القانوني والأمني في الترتيب الأول بمستوى

مرتفع ومتوسط حسابي 3.804، وقد حظيت الفقرة المتعلقة بضعف الإجراءات الأمنية بحق الوافدين المخالفين لنظام الإقامة بأعلى متوسط حسابي بلغ 4.016، مما يدل على أن المجتمع يربط بشكل وثيق بين فعالية الأنظمة الأمنية وضبط ظاهرة الجريمة. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي والتي تؤكد على أهمية الضبط الرسمي المتمثل في القوانين والأجهزة الأمنية كرادع أساسي للجريمة، حيث إن ضعف هذا الضبط أو التساهل في تطبيقه يخلق بيئة خصبة للسلوك الإجرامي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عليان (2015) في السياق الكويتي التي أظهرت أن الآثار الأمنية كانت الأكثر أهمية في تفسير جرائم الوافدين، وكذلك مع دراسة الطويرشي (2010) التي أشارت إلى أن الجهل بالأنظمة وضعف المتابعة يعدان من دوافع الجريمة، مما يعكس قناعة مشتركة في البيئات العربية بأن التشديد الأمني والوضوح القانوني هما الخط الأول للدفاع عن الأمن المجتمعي في مواجهة الجريمة الوافدة.

ويأتي المحور الثقافي في الترتيب الثاني بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي 3.755، حيث عبر أفراد العينة عن قناعتهم بأن اختلاف القيم والعادات لدى الوافدين مقارنة بالمجتمع المحلي يسهم في زيادة احتمالية وقوع جرائم العنف، وهو ما يمكن تفسيره وفق نظرية الصراع الثقافي التي تفترض أن انتقال الأفراد من بيئة ثقافية ذات معايير وقيم مختلفة إلى بيئة جديدة يولد صراعًا معياريًا قد يؤدي إلى ارتكاب أفعال تُعد جريمة في الثقافة المضيفة بينما قد تكون مقبولة أو غير مُجرَّمة في الثقافة الأصلية، إن إدراك المواطنين الأردنيين لهذا البعد يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة التحديات الناتجة عن التنوع الثقافي، ويتوافق ذلك مع دراسة العزيزي (2023) التي أشارت إلى أن الاختلافات الثقافية تُعد عاملاً مساهمًا في ارتكاب جرائم معينة، حيث إن ضعف الاندماج الثقافي وعدم الإلمام بالأنظمة المحلية يخلق فجوة في التفاعل الاجتماعي قد تتحول إلى صدامات جنائية، مما يؤكد أن العامل الثقافي ليس مجرد خلفية اجتماعية، بل هو متغير فاعل في المعادلة الإجرامية يتطلب معالجة عبر برامج التوعية والتكييف الثقافي.

أما فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، فقد جاء في الترتيب الثالث بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي 3.711، حيث يؤكد أفراد العينة أن الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها بعض أسر الوافدين تزيد من تعرضهم لجرائم مرتبطة بالاتجار بالبشر أو ارتكاب جرائم أخرى لتحسين دخلهم، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية البناء الاجتماعي حيث إن الفجوة بين الأهداف الاقتصادية التي يسعى الوافدون لتحقيقها وبين الوسائل المشروعة المتاحة لهم قد تدفعهم نحو

ابتكار وسائل غير مشروعة كالسرقة أو الاحتيال، وتؤكد النتائج أن قضايا مثل المماطلة في صرف الرواتب وغياب بيئة العمل الآمنة تُعد محفزات مباشرة للانحراف، وهو ما يدعمه ما توصلت إليه دراسة العبادي (2022) حول آثار جرائم الوافدين، ودراسة العنزي (2025) التي ربطت بين الظروف الاقتصادية وأنماط الجرائم، مما يشير إلى أن المعالجة الاقتصادية العادلة وتوفير بيئة عمل منظمة ليست مجرد حقوق إنسانية، بل هي استراتيجية وقائية جنائية تقلل من الدوافع المادية للجريمة.

وفي المقابل، جاء المحور الاجتماعي في الترتيب الرابع والأخير بمستوى متوسط ومتوسط حسابي 3.637، رغم أن فقرته الأعلى التي تتعلق بتفكك الروابط الأسرية والاجتماعية لدى بعض أسر الوافدين جاءت بمستوى مرتفع، ويمكن تفسير هذا الترتيب النسبي بأن أفراد العينة قد يرون أن العوامل الهيكلية المباشرة مثل الأمن والاقتصاد أكثر تأثيرًا في تفسير الجريمة من العوامل الاجتماعية، ومع ذلك فإن النتيجة تظل ذات دلالة في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي التي تركز على قوة الروابط غير الرسمية مثل الأسرة والانتماء، حيث إن ضعف هذه الروابط يقلل من تكلفة الانحراف في نظر الفرد، وتتفق هذه النتيجة جزئيًا مع دراسة العزيزي (2023) التي أظهرت أن العوامل الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة التأثير، مما قد يعكس أن المجتمع الأردني يمتلك نسيج اجتماعي متماسك إلى حد ما يخفف من أثر العزلة الاجتماعية للوافدين، أو أن العينة ترى أن الحماية الأمنية والقانونية هي البديل عن الضبط الاجتماعي في حالة الوافدين الذين قد لا يملكون شبكات دعم اجتماعي قوية في المجتمع المضيف.

وبالنظر إلى هذه النتائج مجتمعة، يتضح أن اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو جرائم الوافدين تتشكل عبر رؤية تكاملية تجمع بين الأبعاد الأربعة، حيث لا يمكن عزل العامل الأمني عن الثقافي أو الاقتصادي، فضعف الإجراءات الأمنية قد يفاقم من آثار الصراع الثقافي، والضغوط الاقتصادية قد تدفع نحو كسر الروابط الاجتماعية.

**<u>مناقشة نتائج السؤال الثاني:</u>** أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المستوى العام لاتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأمن المجتمعي المرتبط بالجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.816) بانحراف معياري (0.67). ويعكس هذا ارتفاع مستوى الوعي لدى أفراد العينة بأهمية العلاقة بين سلوك الوافدين وتأثيره على الأمن المجتمعي. وقد أظهرت

الفقرات الفردية أن المواطنين يرون أن الإعلام الرقمي يلعب دورًا بارزًا في تضخيم صور الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، مما يزيد من مستويات القلق والخوف داخل المجتمع. كما أشار المشاركون إلى أن تركّز الوافدين في أحياء سكنية معينة، وضعف متابعة أوضاع المخالفين، ونقص الشراكات بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي، جميعها عوامل تسهم في انخفاض شعور الأفراد بالأمن. وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أبرزت دور العوامل الاجتماعية والثقافية والإدارية في التأثير على الأمن المجتمعي، حيث أظهرت دراسة العبادي (2022) أن الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين لها آثار واضحة على شعور الأفراد بالأمن والاستقرار النفسي، كما أكدت دراسة العزيزي (2023) أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الوافدين ترتبط بارتفاع مستويات المخاطر الأمنية وانخفاض شعور المواطنين بالأمان.

ويمكن تفسير هذه النتائج عبر نظرية الصراع الثقافي التي ترى أن اختلاف المعايير والقيم بين الوافدين والمجتمع المضيف قد يؤدي إلى صراع ثقافي يظهر أحيانًا في ممارسات مخالفة للقانون، وهو ما يعكسه شعور المواطنين بعدم الأمان نتيجة الانخراط في سلوكيات إجرامية مستحدثة من بعض الوافدين. أما نظرية الضبط الاجتماعي، فتبرز أهمية الروابط الاجتماعية في ضبط سلوك الفرد، وتشير إلى أن ضعف الاندماج الاجتماعي أو العزلة الثقافية للوافدين يزيد من احتمال انخراطهم في سلوكيات منحرفة، وهو ما يتوافق مع ملاحظات الدراسة حول غياب الشراكات المجتمعية ونقص الوعي القانوني لدى الوافدين وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي. ومن جانب آخر، توفر نظرية البناء الاجتماعي تفسيرًا يرتبط بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن عدم توفر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قد يدفع بعض الوافدين إلى اللجوء إلى أساليب غير مشروعة، وهو ما يفسر بعض السلوكيات الإجرامية المرتبطة بالسرقة أو التزوير أو المخدرات كما أشارت الدراسات السابقة في الأردن والمجتمع الخليجي (ابن أحمد، 2018؛ الطويرشي، 2010).

**مناقشة نتائج السؤال الثالث:** أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي، ويعكس ذلك قدرة المحاور الأربعة للمتغير المستقل، وهي الثقافة، والعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية والأمنية، على تفسير نحو 58.9% من التباين في الأمن المجتمعي في

المجتمع الأردني، بما يشير إلى أن سلوك الوافدين له تأثير واضح ومباشر على شعور المواطنين بالأمان والاستقرار في محيطهم المحلي، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن جميع أبعاد المتغير المستقل جاءت ذات دلالة إحصائية.

ويمكن تفسير هذه النتائج وفقاً لنظرية الصراع الثقافي التي ترى أن الاختلافات في القيم والمعايير بين الوافدين والمجتمع المضيف قد تؤدي إلى صراع ثقافي يظهر في أحيان كثيرة على شكل ممارسات مخالفة للقانون، ما ينعكس على شعور المواطنين بعدم الأمن. ومن جهة أخرى، تبرز نظرية الضبط الاجتماعي أهمية الروابط الاجتماعية في ضبط السلوك، وتشير إلى أن ضعف الاندماج الاجتماعي أو العزلة الثقافية للوافدين يرفع احتمالية انخراطهم في سلوكيات منحرفة، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة حول تأثير العامل الاجتماعي في الأمن المجتمعي. أما نظرية البناء الاجتماعي فتربط بين الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وارتكاب الجرائم، حيث أن عدم توفر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للوافدين قد يدفعهم إلى اللجوء إلى أساليب غير مشروعة، مما يفسر الأثر الكبير للعامل الاقتصادي على الأمن المجتمعي. كما يوضح العامل القانوني والأمني أهمية تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال لمراقبة سلوك الوافدين، حيث يعد الالتزام بالأنظمة القانونية ركيزة أساسية للحد من السلوكيات المخالفة وتحسين شعور المواطنين بالأمان.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، حيث أظهرت دراسة الطويرشي (2010) أن دوافع ارتكاب الجرائم بين الوافدين ترتبط بالحاجة الاقتصادية وعدم معرفة القوانين، بينما أكدت دراسة العلي (2015) على أن الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تؤثر بشكل كبير على الأمن المجتمعي من الناحية الاجتماعية والثقافية والأمنية. ويعكس هذا التوافق بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة صحة الملاحظة القائلة بأن تأثير الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على الأمن المجتمعي ليس فرديًا، بل هو نتاج تفاعل متعدد الأبعاد بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

## الخاتمة

في ضوء نتائج الدراسة، يتبين أن اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين تتسم بوضوح وارتفاع في مستوى الإدراك، وتتأثر بمجموعة متداخلة من العوامل

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية، بما يعكس طبيعة مركبة للظاهرة لا يمكن تفسيرها من منظور أحادي. كما أظهرت النتائج أن هذه الاتجاهات لا تنفصل عن مستوى الشعور بالأمن المجتمعي، بل ترتبط به ارتباطًا مباشرًا، حيث تسهم في تشكيل تصورات المواطنين حول الاستقرار والطمأنينة داخل المجتمع.

وتؤكد النتائج كذلك أن العوامل القانونية والأمنية تمثل المحور الأكثر تأثيرًا في تشكيل الاتجاهات، تليها العوامل الثقافية والاقتصادية، في حين جاءت العوامل الاجتماعية بدرجة أقل نسبيًا، مما يشير إلى أن المواطنين يميلون إلى تفسير الظاهرة في ضوء فعالية الضبط المؤسسي والبيئة التشريعية بالدرجة الأولى. وفي المقابل، برز تأثير واضح للجرائم المرتبطة بالوافدين على مستوى الأمن المجتمعي، بما يعكس حساسية المجتمع تجاه هذه الظاهرة وتداعياتها المختلفة.

كما أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر جوهري متعدد الأبعاد للاتجاهات نحو هذه الجرائم في تفسير التباين في مستوى الأمن المجتمعي، الأمر الذي يؤكد أن الظاهرة ليست نتاج عامل واحد، وإنما هي حصيلة تفاعل معقد بين السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة قدمت فهمًا تكامليًا للعلاقة بين الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين والأمن المجتمعي في الأردن، من خلال ربط الاتجاهات المجتمعية بالأبعاد التفسيرية المختلفة، بما يسهم في تعزيز الفهم العلمي لهذه الظاهرة ويدعم بناء سياسات أكثر فاعلية في التعامل معها.

## التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة، تم صياغة التوصيات التالية:

1- تعزيز الثقافة القانونية لدى الوافدين والمواطنين من خلال برامج توعوية مستمرة تُبيّن الحقوق والواجبات وسبل الوقاية من الجرائم، بما يسهم في رفع مستوى الوعي الأمني والحد من المخاوف المجتمعية.

2- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي بما يضمن متابعة أكثر فاعلية لسلوك الوافدين المخالفين، ورفع كفاءة الاستجابة للتحديات المرتبطة بالجرائم.

3- تطبيق القوانين والأنظمة بحق الوافدين المخالفين بصورة صارمة وعادلة، إلى جانب تعزيز

الإجراءات الأمنية الوقائية بما يسهم في الحد من السلوكيات المخالفة وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

4- تنظيم حملات إعلامية توعوية تهدف إلى الحد من تضخيم جرائم الوافدين، وإبراز الجهود الأمنية والقانونية المبذولة في التعامل معها، بما يسهم في تقليل مستويات القلق والخوف لدى المواطنين.

**5**- معالجة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بارتكاب بعض الجرائم من قبل الوافدين، من خلال توفير برامج دعم مهني وفرص عمل نظامية تسهم في تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الانحراف السلوكي.

## قائمة المراجع

أ- **المراجع العربية**


- ابن احمد، حسن (2018) أسباب الوقوع في الجريمة لدى العمالة الوافدة: دراسة وصفية مطبقة على عينة من نزلاء السجون في مدينة الرياض، **مجلة البحوث الأمنية**، كلية الملك فهد، الرياض، 27(71)، 159-211.
- ابن منظور (2015) **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- حطاب، حطاب (2021) الهجرة الدولية ومشكلة الأمن المجتمعي: بحث في سبل دعم المواطنة وترسيخ قيم التعايش الثقافي، **مركز فكر للدراسات والتطوير**، جامعة محمد بن احمد وهران، الجزائر، 15(1)، 264-278.
- الخالد، أسيل عمر مسلم (2020) **دراسات قانونية في العمالة الوافدة والوطنية**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، شبر الخيمة، مصر.
- ربابعة، عبد الله (2014) **منظومة الأمن المجتمعي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمن والحياة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 33(381)، 76-79.
- السعيد عبد الفتاح (2010) **شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم المضرة بالمصلحة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- السيد، عايد تحسين (2025) **الأمن الاجتماعي وحماية الفرد والمجتمع**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشاذلي، فتوح عبد الله (2018) **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية:

بيروت، لبنان.

- الضلاعين، معتصم والطراونة، هناء والرواشدة، ولاء (2021) **علم الجريمة المفهوم العقاب الوقاية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الضمور، عدنان والطراونة، هاني والحمايدة، جمعة (2018) الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 45(4)، 205-226.
- الطويرشي، نعيم (2010) **العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته.
- العبادي، صلاح الدين (2023) أثر الجرائم التي يرتكبها الأجانب على المجتمع الأردني، **مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 10(1): 60-98.
- العزيزي، محمد والصرايرة، ولاء (2023) أنماط الجريمة بين اللاجئين والمقيمين والعوامل المؤدية لها في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2011-2021)، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة، 31(4)، 509-538.
- العلي، محمد (2015) **الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.
- العمارين، رائد زكي (2014) **أنماط الجريمة لدى الوافدين في الأردن- دراسة على عينة من مراكز الإصلاح والتأهيل**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- العمري، منير (2020) الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، **مجلة آفاق علمية**، 12(4)، 578-597.
- العنزي، باسل (2025) الجرائم المرتكبة من الأجانب في المجتمع الأردني، مجلة **حوليات آداب عين شمس**، القاهرة، 52(13)، 1-17.
- القريشي، غنى ناصر (2015) **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مديرية الأمن العام (2025) **التقرير الإحصائي الجنائي للجرائم في الأردن -2015-2024**، دائرة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.
- المراشدة، خلوف عودة الله خليفة (2002) **العمالة الوافدة والجريمة في الأردن: دراسة**

**ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- مصباح، دليلة حامد (2019) **العمالة الوافدة الأثر الاجتماعي والثقافي**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الوريكات، عايد (2013). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

**ب- <u>المراجع الأجنبية</u>**

- Alaei, F., Nouroozi, F., & Dehghan, H. (2023) The Role of Sense of Security And Social Cohesion In Adherence to Social Moral Values. **International Journal of Ethics and Society**, 5(2), 41-48.
- Berger, P., & Luckmann, T. (2023) **The Social Construction of Reality**. In Social theory re-wired (pp. 92-101). Routledge.
- Bui, L. (2024). The Ultimate Difference: Interpreting and Using "Culture" In Comparisons of Crime and Justice. **International Annals of Criminology**, *62*(2), 317–355
- Hirschi, T. (1969) **Causes of delinquency**. Berkeley, CA: University of California Press, USA.
- Holtug, N. (2021). **The Politics of Social Cohesion: Immigration**, Community, And Justice. Oxford University Press.
- Inimiesi, O. P., & Obiene, A. G. (2024) **Community Based Security Initiative and Crime Prevention In Bayelsa State**: An Analysis of Nambe City Internal Security, **Journal of Criminology and Security Studies**, 3(1): 273-297.
- Kidd, G., & Anderson, S. (2015). Community Safety, Perceptions, and Psychosocial Factors: A Selective Review. **International Journal of Humanities and Social Science**, 5(7(1)):1-10.
- Krejcie, R., and Morgan, D., (1970) Determining Sample Size for Research Activities, **Educational and Psychological Measurement**, 30, 607-610.
- Merton, R. K. (1938). Social Structure and Anomie. **American Sociological Review**, 3(5), 672–682.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016) **Research Methods for Business: A Skill-Building Approach** (7th ed.). Chichester, UK: Wiley.
- Sellin , Thorsten (1975) **Culture Conflict and Crime**, Social Science Research Council, Bulletin 41, New York. USA.
- Squires, P. (Ed.). (2006) **Community Safety: Critical Perspectives on Policy and Practice**. Bristol, UK: Policy Press.